الفصل الرابع

نحن والوزارة الدستورية الأولى

اختيار سعد استدامة الخصومة – حكومة زغلولية لحماً ودماً – رفت المديرين غير الوفديين – عنفنا فى المعارضة – سعد يمنع « السياسة » من شهود حفلة افتتاح البرلمان ونفاذ الدستور – خطاب العرش مادة للمعارضة – الدستور العصرى والأمانى القومية ، بدل دستور الأشقياء والاستقلال التام أو الموت الزؤام – حزب الستمائة – الإرهاب بالمظهرات يزيد معارضتنا عنفاً – هلموا يا أنصار الحرية فادفعوا العدوان على الحرية – بدء تحول الرأى العام – المظاهرة الكبرى وعزمنا مقاومتها وعدم مرورها بنا – العلاقات المصرية الإنجليزية والرجاء فى حلها – تعديل قانون الانتخاب – النيابة تحقق معنا – النيابة تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها – النيابة ترفع الدعوى علينا فيتتبعها الرأى العام – الحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه – عزمى السفر إلى لبنان وإرهاص سعد باشا بمعنى منه ونصيحة أصدقائى فى الموضوع – السفر إلى لبنان وحفاوة أهلها وحديثى مع الموظف الفرنسى بعاليه – محادثات سعد ، مكدونالد – حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » – افتتاح الدورة البرلمانية واشتداد معارضتنا – استقالة نسيم باشا وسعيد باشا من الوزارة ، وتعيين الدكتور أحمد ماهر وعلى بك الشمسى مكانهما – مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى – الإنذار البريطانى – استقالة الوزارة الدستورية الأولى – زيور باشا يؤلف الوزارة – استقالة أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك منها – صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة – إنقاذ ما أمكن إنقاذه – سعد باشا يعتزل الناس ويقيم بميناهاوس .

ألف سعد الوزارة الدستورية الأولى على النحو الذى أسلفنا . وقد كان أمامه طريقان ، له أن يسلك أيهما شاء . فإما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصاً على مصلحة البلاد ، وأنه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ؛ وإما أن يديم الخصومة ، ويرى فى توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم السياسيين . وهو قد اختار منذ اليوم الأول هذا الطريق الثانى . فقد ذكر ، فى الكتاب الذى رفعه إلى جلالة الملك فؤاد الأول بتأليف الوزارة ، أن وزارته ستبحث المسئوليات والمسئولين . وجلى أنه لم يقصد بالمسئوليات ولا المسئولين جماعة الإنجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ، بل قصد هؤلاء الخصوم من

المصريين الذين كال لهم التهم أشكالا وألواناً منذ اختلف معهم فى سنة ١٩٢١ . لقد طلب إليه عبد الخالق ثروت باشا ، فى خطاب نشره فى الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه فى الخلاف السياسى إلى الأمراء ؛ فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » . وأين منه ثروت وغير ثروت فى تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف إلى جانبه فى مقام خصومة ؟ !

ولم يتردد سعد فى إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما . فقد عارضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ، ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شىء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن إلى مكانه فى الحكومة ، وألا يفصل إلا إذا ارتكب ما يوجب فصله — فكان جواب سعد أن هؤلاء الذين فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . وعبثاً قلنا إن الاكتفاء بنقل الموظف إلى منصب آخر لا يتصل بسياسة الحكم اتصالا مباشراً — يكفل طمأنينة الموظف ، وطمأنينة الوزارة ؛ فقد أصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولا أن يتزحزح عنه ، بعد إذ حاول أن يوجه إلى رشوان محفوظ باشا تهمة بذاتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره إلى القبض أو إلى الاتهام برغم أنه كان وفدّى الميول . طبيعى وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذى سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبى المتطرف .

دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت (السياسة) ، إلى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة . وزادنا عنفاً أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا ، والذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات معنا ، والذين ناصروهم من العمد والأعيان ، كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم . وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس . ومع ما أدى إليه ذلك الاضطهاد من شفاء لما فى نفوس الكثيرين من غل وحب للانتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لوناً من الحكم غير كريم . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام

والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم . لكن أحدًا منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس ببنت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم !

وشعر الأحرار الدستوريون ، وشعرنا نحن محررى السياسة خاصة ، بهذا التحول السريع فى اتجاه الكثيرين ، وإن شعرنا فى نفس الوقت بأن الخصومة تزداد حدة فى نفوس غيرهم ، وتنقلب إلى العداوة أو ما يشبه العداوة . كانت قراءة جريدة السياسة معتبرة إثماً محرماً على الوفديين ، وكان سعد يقول علنا إنه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وإنه يجب ألا يقرأها منهم أحد . برغم ذلك كان طبع السياسة يزداد ، لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم كانوا يتناولونها ويقرءونها خلسة كأنها بعض المحرمات . بهذا أصبحت السياسة ، وهى الجريدة الوحيدة العنيفة فى معارضة الحكومة ، موضع تقدير الكثيرين تقديراً كان يزيد سعداً مقتاً لها وغضباً عليها . وبلغ من غضبه إذ ذاك أن الحكومة حددت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، ودعت لهذه الحفلة التاريخية جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين الأجانب ، وحرمت « السياسة » من حضور هذه الحفلة ، كأن « السياسة » ليست جريدة مصرية ، وكأن الأحرار الدستوريين الذين تنطق « السياسة » باسمهم ليسوا مصريين ، وليسوا ممثلين فى البرلمان . !

حددت الوزارة يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، لأن يوم ١٥ مارس هو اليوم الذى أعلن فيه جلالة الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولأن هذا اليوم اعتبر عيد الاستقلال ، فعطلت الحكومة مصالحها احتفاء به فى سنة ١٩٢٣ . أما وسعد باشا كان يرى قبل توليه الحكم أن إعلان الاستقلال كان نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان يعلن يومذاك أن هذا التصريح نكبة وطنية كبرى ، فقد أراد أن يتحاشى الاحتفال بهذا الاستقلال من غير أن ينكره ، ولهذا اختار يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، ليقول هو وأنصاره من بعد إنهم يحتفلون بهذا اليوم لحساب الدستور لا لحساب الاستقلال .

حرم سعد على جريدة « السياسة » حفلة افتتاح البرلمان ؛ فلم يدعها أحمد زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ الأول ، إلى حضورها . ورأيت أنا فى ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه إلا أن يكون ظالماً . وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة

يومئذ ، فاتصلت بزملائى من أعضاء المجلس ، واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون فى مصر صحفاً بلغة عربية أو بلغة أجنبية ، وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما فيه من تمييز مجحف . ووافقونى جميعاً وندبوا منهم أقرب الناس إلى قلب سعد ليحدثوه فى الأمر كى يرد الحق إلى نصابه . لكنه أبى بحجة أننا نحن ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من شاء وأن يحرم من شاء ! ! وعبثاً حاول أنصاره الصحفيون إقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر ، وأنا سنقف على كل ما يجرى فى الحفلة وسننشره ، وأنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجد سميعاً ، وقد تظهرنا فى ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأى العام . لقد أمر سعد ولن يتراجع . وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوننى أسفهم لأنهم لم ينجحوا فى مهمتهم . فلما طلبت إليهم أن يتضامنوا فى الاحتجاج على ما حدث رأوا فيما قاموا به الكفاية . وشكرت أنا لهم مجهودهم ، وكسبت « السياسة » عند الناس أضعاف ما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذى دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدر .

على أن هذا الجهد لم يذهب عبثاً . فبعد أن انتخب أحمد مظلوم باشا الذى كان رئيساً للجمعية التشريعية رئيساً لمجلس النواب الأول ، وبعد أن انتخب مكتب المجلس ، سوى بين السياسة وغيرها من الصحف ، فتسلمت بطاقتها الدائمة لحضور جلسات مجلسى الشيوخ والنواب . وقد اخترنا صديقنا الأستاذ محمود عزمى ليكون مراسلنا البرلمانى بمجلس النواب .

لم يغير ذلك من موقفنا إزاء الحكومة والبرلمان ، ولا من موقفهما إزاءنا . ولم يكن طبيعياً أن يتغير موقف أى الفريقين من الآخر ، وكانت وزارة سعد قد سلخت فى الحكم شهراً ونصف شهر نكّلت فى أثنائها بالكثيرين من أنصارنا ، وعارضناها نحن فيما فعلت أشد المعارضة ، وسألناها غير مرة : أيغنيها هذا التنكيل عن تحقيق ما وعدت الأمة بتحقيقه من استقلال الوطن بمفاوضة الإنجليز أو بغير مفاوضتهم ؟ فلما ألقى سعد بإذن الملك خطاب العرش الأول ، وجدنا فيه مادة للمعارضة زادت الهوة بيننا وبين الحكومة . فقد وصف الخطاب الدستور ، الذى وضعته « لجنة الأشقياء » ، وهى اللجنة التى أسست حزب الأحرار الدستوريين ، بأنه وضع على أحدث المبادئ العصرية . عندئذ صحنا بسعد : إن خطاب العرش تضعه الحكومة على لسان الملك تصور به سياستها . فإذا كان الدستور على أحدث المبادئ العصرية فكيف طوع لنفسه أن يصف واضعيه بأنهم الأشقياء ؟ أم أصبح الدستور

على أحدث المبادئ العصرية حين أدى به وبحزبه إلى الظفر بمقاعد البرلمان ومناصب الوزارة ؟ ! ولم يتحدث خطاب العرش عن استقلال مصر ، بل عن الأمانى القومية ، فصحنا بسعد مرة أخرى : ألم تكن تعير خصومك حين يقولون الاستقلال الذى لا شك فيه ، فتقول إنك تريد لمصر الاستقلال التام ، أو تلقى فى سبيل ذلك الموت الـزؤام ؟ فما هذه الأمانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ؟ ! وهكذا فتح الخطاب أمامنا أبواباً للمعارضة زادت الهوة اتساعاً .

ولم يكن من سبيل لرتق هذا الفتق ، أو تضييق هذه الهوة . فقد رأى سعد فى المعـارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم ؛ ولذا تسامع الناس ، منذ بدء الدورة البرلمانية ونظر الطعون المقدمة فى انتخاب بعض النواب ، أن سعداً رأى إلغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز فى الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ؛ وأن النية مبيتة على هذا الإلغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم . أما وذلك كان موقف سعد منا ، فلم تكن مساواة السياسة بغيرها من الصحف فى حضور جلسات البرلمان لتسكن من عنف الخصومة بين الوفديين ومعارضيهم .

وكان أول قانون نظره مجلس النواب قانون المكافأة البرلمانية . وقد حدد البرلمان هذه المكافأة وجعلها ستمائة جنيه فى السنة تدفع مشاهرة خمسين جنيها ، وذلك بعد أن كانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر . وكان هذا القانون الأول موضع حملة عنيفة أشد العنف من جانبنا ؛ فقد كتبنا لأول ما صدر هذا القانون مقالاً عنوانه : « حزب الستمائة » ، نددنا فيه بتصرف النواب ، وبأنهم فكروا فى أنفسهم وفى مكافأتهم أولا وقبل كل شىء ، ولأنهم جعلوا هذه المكافأة ستمائة جنيه فى العام ، وهو مبلغ كان يتقاضاه يومئذ كبار الموظفين دون سواهم . ولما كانت كثرة النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون على غيرهم بشىء من المؤهلات العلمية أو المقدرة الممتازة ، فقد لقى هذا النقد العنيف صدى فى أوساط كثيرة ، ودعا الناس ليروا فى هؤلاء الذين ندبوا أنفسهم للتحدث عن مصالح الأمة ، رجالاً تعنيهم مصلحتهم قبل كل شىء ، ويفكرون فى أشخاصهم قبل أن يفكر أحدهم فى الدولة أو فى المصلحة العامة .

ولم يجد سعد وأنصاره بداً إزاء هذا العنف فى المعارضة من الالتجاء إلى نوع من الإرهاب قد يخيفنا ويردنا إلى الاعتدال . لهذا بدأت المظاهرات تسير فى أنحاء مختلفة من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا ثم تنقلب من الهتاف إلى أعمال العدوان والتخريب . اتصل بنا

أنهم قذفوا منازل كثيرين ممن رشحوا أنفسهم للانتخاب أحراراً دستوريين بالحجارة وأنهم اعتدوا عليهم ، وأن أنصارنا هؤلاء استعدوا البوليس على المتظاهرين ليقمع مظاهراتهم وليردهم عن العدوان إلى احترام القانون ، فلم يجدوا من البوليس سميعاً . وتكـــرر ذلك فى المنصورة ، وفى فارسكـــور وفى أسيوط وفى مديريـــات كثيرة أخرى ، فلم يرعنا الإرهاب ولم يردنـــا عن العنف فى المعارضة ، بل زادنـــا عنفاً وبأســاً . وتطوع كثيرون ممن وقع عليهم اضطهادالحكومة أو اعتداء المتظاهرين بالكتابة فى « السياسة » مدافعين عن أنفسهم ، معلنين للملأ ما نزل بهم من حيف وما أصابهم من عدوان . كتب حلمى عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ، وغيرهما ممن فصلهم سعد من وظائفهم ، ورفعنا نحن علم الدفاع عن الحرية المهدرة ونددنا بسياسة الإرهاب والتهديد ، وبلغنا من ذلك أن كتبنا نهيب بالناس أن يدافعوا عن أنفسهم ما دامت الحكومة لا تحترم القانون ولا تدافع عنهم . وأذكر ، وأنا أكتب الآن ما أكتب ، مقالاً عنوانه : « هلموا يا أنصار الحرية ! فادفعوا العدوان عن الحرية ! » سردنا فيه نبأ هذه المظاهرات ، وما يقع فيها من اعتداء على حرية الناس وأموالهم ، وقعود حفظة النظام والأمن عن القيام بواجبهم ، وطلبنا إلى كل مصرى يحترم الحرية ويناصرها أن يتقدم للدفاع عنها ، فالدفاع عن النفس أو الغير أو المال يبيحه القانون ، بل هذا الدفاع فرض واجب ما دامت الحكومة لا تقوم به ، وتترك البلاد بذلك وكأنها لا حكومة فيها !

شجع موقفنا هذا كثيرين كانوا يرون ما يحدث ثم يخشون الخوض فيه ، فبدأ الناس يتكلمون ، وبدأت « السياسة » تزداد انتشاراً ، وتفتح فى أرجاء البلاد ميادين كانت مغلقة أمامها بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الوفديون قبل ولايتهم للحكم . وزاد فى الإقبال عليها أنها كانت لا تقف عند شئون السياسة تتحدث فيها ، بل تتناول جميع الشئون التى تهم كل قارئ وكل قارئة ، سواء فى المسائل العلمية ، أو فى الأدب ، أو الاجتماع ، أو الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة ، أو الشئون النسوية . وكانت تعهد فى كل أمر من هذه الأمـــور إلى ذوى الخبرة والكفاية فيه ، حتى لقد أصبحت مدرسة شعبية ، أو منبراً عاماً إن شئت ، تتحدث فى كل أمر عن بينة وعلم . لهذا جذبت إليها من لهم هوى فى السياسة وفى غير السياسة وبذلك نشرت جواً من حرية الرأى والتعبير عنه فى كل ميدان من الميادين .

وجدير بى أن أقرر أن حرية الرأى لم تكن زينة ازدانت بها جريدة السياسة ، بل كانت مبدأ وعقيدة وأساساً من الأسس التى قام حزب الأحرار الدستوريين لتوطيد دعائمها

فى البلاد . ألم يكن الخلاف الذى قام بين سعد وأصحابه فى الوفد مرجعه إلى أنه كان يريد أن يفرض رأيه على الوفد كله ، سواء أكانت الأغلبية فى صفه أم لم تكن ؟ ونحن الذين تولينا تحرير السياسة كنا جميعاً ممن آمنوا بما تعلموا فى فرنسا وفى غير فرنسا : من أن الشك أول مراتب اليقين ، وأن كل رأى وكل فكرة قابلان للنقد ، وأن الرأى الحر علامة الحياة والجمود علامة الموت ، وأن احترام الإنسان رأيه ودفاعه عنه احترام للكرامة الإنسانية ودفاع عنها .

وقد حاول خصومنا السياسيون أن يجدوا فى دفاعنا عن حرية الرأى مطعناً علينا ، فرمونا بالإلحاد فى الدين كما رمونا من قبل فى السياسة بالمروق من الوطنية . ولم تعننا رميتهم هذه ، بل احتقرناها كما احتقرنا اتهامهم إيانا فى وطنيتنا ، لأننا كنا نؤمن بأن الجمود فى الدين هو الذى أدى إلى تأخر الشعوب الإسلامية فى عصور تدهورها ، وأن الإيمان الحق بالله لا يكون إيماناً صادقاً إلا إذا اقتنع به القلب والعقل عن بصيرة وبينة . ولقد كنا مطمئنين إلى عقيدتنا فى الدفاع عن حرية الرأى طمأنينة لا تزعزعها الأعاصير وإن عصفت . ولهذا لم ترهبنا تهم خصومنا ، بل زادنا هذا الاتهام الباطل قوة فى معارضتنا لأولئك الذين لا يريدون أن تظل حرية ما محترمة ، حتى حرية الرأى وحرية إعلانه .

وكان أمين بك الرافعى يعارض الوزارة فى جريدة الأخبار ، كما كنا نعارضها ، لكن على طريقته هو . وكانت تعارضها كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . ولقد ضاقت الوزارة ذرعاً بهذه المعارضة بعد أن رأت أن مظاهرات الأقاليم قد اتخذت مادة زادت المعارضة عنفاً . وكان سعد باشا قد عين الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيلاً لمحافظة مصر ، فرأى أن إرهاب أهل الريف لا يجدى نفعاً ، وأن هذه الصحف المعارضة هى التى تسمم الجو ، وأنها يجب أن تتلقى درساً يردها فى نظره ونظر الحكومة إلى صوابها ، ويلزمها الاعتدال فى معارضتها إن لم يلزمها العدول عنها .

كنت أقيم فى ذلك الوقت فى شارع العباسية . وإننى لفى منزلى صباح يوم من شهر أبريل ، أو من أوائل مايو ، إذ طلب الدكتور حافظ عفيفى أن يحدثنى تليفونياً فى أمر هام . فلما اتصلت به أخبرنى أنه علم أن مظاهرات عنيفة غاية العنف ستقوم مارة بالجرائد المعارضة تحطمها وتعتدى على من فيها ، وأنه يترك لى تقدير ما إذا كنت أتى هذه المظاهرات بألا أذهب أنا وزملائى إلى « السياسة » ولو أدى ذلك إلى عدم صدورها صباح اليوم التالى ، أو أرى فى الأمر رأياً آخر . وكان الأستاذ محمد حسن المرصفى مدير إدارة السياسة إذ ذاك ،

فاتصلت به وطلبت إليه أن يتصل بالأستاذ محمود عزمى ، وأن نلتقى ثلاثتنا بجروبى تجاه البنك العقارى فى الساعة الخامسة من بعد الظهر لنتكلم فى هذا الموضوع : موضوع ظهور السياسة أو عدم ظهورها صبح الغد . والتقينا فعلمت منهما أن المظاهرة الكبرى مرت بالأخبار وبالكشكول فى الصباح واعتدت عليهما وأحرقت الكشكول ، وأنها ستمر بالسياسة حوالى الغروب . قلت لهما : ولكن إذا خفنا وضعفنا ولم تظهر السياسة غداً ، أصبحت تحت رحمة المتظاهرين يعطلون السياسة فى أى يوم يشاءون . ووافقانى على رأيى فركبنا نحن الثلاثة سيارة إلى « السياسة » ، فألفينا فى فنائها ثلة من الجنود يرأسهم ضابط دهش حين رآنا وسألنا عما اعتزمنا . فلما علم أننا مصممون على العمل ، وعلى إصدار « السياسة » كعادتها كل صباح ، جعل يرجونى ويخوفنى العاقبة ، ويقول إن القوة التى تحت إمرته لا تكفى لصد المظاهرة الكبرى المقبلة عما قريب . قلت له : فلنستقبل هذه المظاهرة ! لقد أصدرت أمرى إلى عمال المطبعة أن يتسلح كل واحد منهم بقطعة من حديد المطبعة لندافع عن أنفسنا ، وليكن ما يكون ! وأشهد لقد كان عمال السياسة يومئذ على أعظم جانب من الشهامة . فإنى ما لبثت حين أصدرت إليهم هذا الأمر أن رأيتهم جميعاً متحمسين مستعدين لملاقاة العدوان بالعدوان . واتصل الضابط أمامى بمحافظة العاصمة ثم حدثنى محاولاً إقناعى ، فلما رآنى لا أقتنع طلب أن يتحدث وحده من التليفون العام بالجريدة . وذهب إلى هذا التليفون العام ، وظل طويلاً مقفلا باب « الكابينة » ، ثم جاء عندى وقال إنه سيبقى زمناً مع القوة التى يرأسها ، ولعل المظاهرة تمر بسلام حين تراه . ودخلنا جميعاً مكاتبنا ، وبدأنا عملنا وانقضى الوقت وأرخى الظلام سدوله ، ولم تحضر مظاهرة صغيرة ولا كبيرة ، وانصرفت القوة من غير أن يشعر أحد بانصرافها .

وظهرت السياسة صبح الغد أشد عنفاً منها فى أى يوم آخر . وما كان لنا أن نتراجع بعد أن تحدينا المظاهرة الكبرى ، بل تحدينا الحكومة ، ونجحنا فى تحدينا غاية النجاح . ثم ما كان لنا أن نتراجع والحكومة القائمة تكيل لنا الضربات فى كل ميدان تستطيع أن تواجهنا فيه . أشرت من قبل إلى ما قيل من أن سعد باشا زغلول أصر على إلغاء انتخاب محمد محمود باشا عن دائرته بأسيوط . وقبل أن ينظر الطعن فى انتخابه أمام مجلس النواب صادفت أحمد محمد خشبة بك الذى كان وكيلاً وفدياً لمجلس النواب ، وكان بحكم مركزه هذا رئيس لجنة النظر فى الطعون . صادفته فى مطعم سان جيمس ، وكان إذ ذاك بشارع فؤاد الأول ، فسلمت عليه فدعانى للجلوس معه ، وفتحت الحديث فى الطعن المقدم ضد

محمد محمود باشا ، وقلت إن المجلس نظر فى طعون أسبابها هى الأسباب التى بنى عليها الطعن فى انتخاب محمد محمود ورفضها ، فحاول الرجل أن يقنعنى بأن ثمت خلافاً بين هذا الطعن وغيره من الطعون . ولم تؤد المناقشة بطبيعة الحال إلى نتيجة . ونظر الطعن أمام المجلس وقبل ، وألغى انتخاب الرجل وكلنا مقتنعون بأنه ألغى لاعتبار حزبى ، لا لاعتبار قانونى . طبيعى والحكومة تكيل لنا مثل هذه الضربات فى مختلف الميادين ألا تخف معارضتنا لها أو تحديها إيانا .

وما كنا ، نحن الذين نحرر السياسة ، لنعبأ بهذه الضربات ، بل كنا نتخذها حجة لنا فى معارضتنا الحكومة وإقامة الحجة على تنكبها طريق العدل والقانون ، جرياً وراء الأهواء الحزبية والطغيان الصارخ . ولم نكن نجد إلى جانب ذلك عناء فى الوقوف على أسباب جدية أخرى للمعارضة . فلم يكن شىء أيسر من المقارنة بين أعمال الوزارة فى الحكم وأقوال رجالها قبل أن يتولوه . كان مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية القائمة فى الحكم إذ ذاك ، وكان صديقاً لسعد باشا . وقد أثر عنه يوماً أنه قال قبل أن يتولى الحكم : إن المسألة المصرية تحل فى الفترة التى يتناول فيها الإنسان مع المصريين (فنجاناً) من القهوة . ولما تولى سعد باشا الحكم استبشر بوجود مستر ماكدونالد على رأس الوزارة حتى لقد قال فى بعض تصريحاته : « ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن تولت الحكم فى إنجلترا وزارة صديقة مستعدة للتسليم بمطالبنا » ، أو ما يقرب من ذلك . على أن الحوادث لم تجر على النحو الذى تنبأ به مستر ماكدونالد ، وتنبأ به سعد باشا . فقد وجه إلى مستر ماكدونالد سؤال فى مجلس العموم البريطانى ، فكان جوابه عليه أن سياسة إنجلترا فى مصر هى السياسة التى رسمها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح هو الذى قال عنه سعد باشا إنه نكبة وطنية كبرى . فلما ذكرناه بعبارته هذه ، وسألناه رأيه فى إجابة مستر ماكدونالد عن تصريح ٢٨ فبراير ، قال : لمستر ماكدونالد أن يقول ما يشاء ، ولى أن أقول ما أشاء . وسأله عبد الرحمن الرافعى بك عضو مجلس النواب من الحزب الوطنى عما يعتزم عمله للظفر باستقلال السودان ، فكان جواب سعد باشا : هل عندكم تجريدة ؟ ! وكذلك هبط به واقع السياسة العملية إلى مثل هذه التصريحات التى كنا نتخذ منها حجة لمعارضته ، فكنا نجد فى جوانب كثيرة من الرأى العام سميعاً .

وبلغ من أثر معارضتنا لما جاء فى خطبة العرش عن الأمانى الوطنية ، وأنها كلمة مبهمة لا تعبر عن الاستقلال التام بالقوة التى كان يعبر بها سعد قبل توليه الحكم ، أن طلب زكى

باشا أبو السعود ، وكان شيخاً وفدياً ، أن ينص فى الرد على خطاب العرش على الاستقلال التام ، وأن تعدل خطبة العرش نفسها فتستبدل فيها كلمة الاستقلال التام بكلمة الأمانى القومية . وقد امتعض سعد من ذلك وقال : إذا أنا قلت الأمانى الوطنية ، فماذا تفهمون من عبارتى ؟ أليس هو الاستقلال التام ؟ ونزل زكى باشا أبو السعود على رأى سعد . لكن ذلك دل على أن معارضتنا قد تركت فى نفوس الكثيرين من الأثر ما جعلهم يعودون بأنظارهم وأسماعهم إلى الماضى ، يريدون مقارنته بالحاضر ، فيرون أننا لم نكن مخطئين كما أوهمهم خطباؤهم ، وأن السياسة التى اتبعها سعد فى المسألة القومية بعد توليه الحكم لم تكن تسوغ له عدلاً أن يطعن على سياستنا أو يتهمنا فى وطنيتنا .

كان تحول الرأى العام فى الحماسة لتأييد وزارة سعد ، وإن تحولا جزئياً ، أمراً محسوساً . مع ذلك لم ير سعد أن يهادن الأحرار الدستوريين أو يلتمس الوسيلة للتفاهم معهم . بل ازداد تحدياً لهم وحرصاً على القضاء عليهم . لما ألغى مجلس النواب انتخاب محمد محمود باشا رشح الرجل نفسه ثانية فى دائرة البربا بأسيوط . وكان فى مقدور سعد أن يغضى عن إعادة انتخابه وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، وما يدعوه للتفكير فى هدنة مع الوزارة يقنع بها إخوانه الأحرار الدستوريين . لكن وزارة الدخلية نقلت إلى أسيوط وكيلاً للمديرية هو الأستاذ عبد القادر مختار ، ووكلت إليه أن يسقط محمد باشا فى دائرته : ولم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمد والمندوبين الناخبين إلا لجأ إليها . وضج الناس هناك بالشكوى مما يصيبهم من عسف الإدارة ، فرأى محمد باشا من الخير أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، محافظة على مصالح أهله وأنصاره ، وحتى لا يتعرضوا إلى ما قد ينتهى إليه التهديد من نتائج . وانتخب فى الدائرة رجل لم يكن أهلها يكادون يعرفونه .

أدى شعور سعد باشا بهذا التحول فى الرأى العام إلى تفكيره فيما يكفل له النجاح فى الانتخابات المقبلة إذا حل مجلس النواب ، أو إذا بقى مجلس النواب إلى الأجل المحدد له فى الدستور وأجريت انتخابات جديدة . فالمندوبون الناخبون الذين يندب كل واحد منهم عن ثلاثين ناخباً ، هم بكثرتهم الكبرى من طراز الذين يقرءون الصحف ويتأثرون بما فيها . وهؤلاء يمكن أن يتحولوا مع الوقت عن الوفد وعن سعد باشا إذا استمر الحال على ما هو عليه . أما سواد الشعب وسواد الناخبين فكثرتهم الكبرى لا تقرأ ولا تكتب . وكثرتهم الكبرى تؤمن بأن سعداً نبى الوطنية ، وبأن من خالفه أو خرج عليه خالف الدين وخرج

عليه . أليسوا يؤمنون بأن الجنين فى بطن أمه نادى : يحيا سعد ، وبأن ورق بعض النبات ظهر مكتوباً عليه : يحيا سعد ؟ سواد ذلك إيمانه لا يتحول فى سنة أو سنوات عن عقيدته . لابد إذن من أن يكون هذا السواد هو الذى ينتخب مباشرة ، فيكفل سعد بذلك نصراً لا يكفله مع نظام المندوبين . لهذا رأى تعديل قانون الانتخاب وإلغاء نظام المندوبين الناخبين ، وجعل الانتخاب مباشراً من درجة واحدة ، يتولاه هذا الشعب مباشرة . صحيح أن الدستور يشير إلى المندوبين ، ويمكن لخصوم سعد باشا أن يتمسكوا بهذه الإشارة ، وأن يزعموا أن الانتخاب المباشر من درجة واحدة فيه مخالفة للدستور . لكن سعداً هو صاحب الأغلبية فى مجلسى البرلمان . فإذا أقر المجلسان هذا التعديل ، وأصدره الملك ، لم يزد أمر هؤلاء الخصوم على أن يرفعوا عقيرتهم صائحين بأن الدستور خولف ، وأن يكتبوا فى ذلك مقالاً أو مقالات فى « السياسة » ، ثم لا يلبثون ، حين يرون صيحتهم تذهب أدراج الرياح ، أن يعودوا إلى الصمت عن هذا الموضوع وأن يشغلوا بغيره .

وتحقيقاً لهذه الغاية تقدم مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب بجعله مباشراً من درجة واحدة . وعارضنا نحن ، وعارض غيرنا ، بان الدستور يذكر المندوبين الناخبين ، فالانتخاب المباشر من درجة واحدة مخالفة له . وأقر المجلسان التعديل ، وأصدره الملك . وانتهت صيحتنا ، وشغلنا بغير هذا الأمر ، واطمأن سعد باشا إلى غده فى أمر الانتخابات .

* * *

بينما كانت المعركة على أشدها بيننا وبين سعد ، بلغنا أن عدلى باشا استقال من رياسة الحزب ، لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه . فلما تأكد أصدقاؤنا الخبر ، ثار ثائر بعضهم لأنهم رأوا فى تصرف عدلى ما لا يتفق مع التضحيات التى بذلوها فى سبيله ، ودافع عن تصرفه آخرون بأنه رأى بقاءه على رأس الحزب يزيد الخصومة ويضر فى نظره بقضية البلاد . أما أنا فلم أعر هذا الأمر كبير التفات . لقد قام الحزب وتوطدت أركانه وقواعده . ولقد أريق على جوانبه الدم يوم قتل حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى . وقد تخطينا صدمة الهزيمة فى الانتخابات يوم كانوا يقولون : كان هـا هنا حزب وكانت هـا هنا جريدة . وقد أصبحنا موضع احترام خصومنا ، وإن لم نصبح موضع محبتهم . فلنسر فى طريقنا ندافع عن الحرية وعن العدل وعن القانون ! لهذا قام الحزب ، ولهذا يجب أن يبقى دون نظر إلى الأشخاص الذين ينضمون إليه أو الذين يتركونه . لقد كنا يملأ الإيمان قلوبنا بجلال مبادئنا وعظمة رسالتنا . وكنا يومئذ فى عنفوان القوة والشباب . فليبق

معنامن شاء ، وليتركنا من شاء ، فلن يغير ذلك من الأمر شيئاً .

تابعنا إذن معارضتنا العنيفة للوزارة ، لم يخفف منها هذا التحدى الذى واجهتنا به فى مختلف الميادين . ولعل سعد باشا ظن أن إرهابنا ، نحن محررى السياسة مباشرة ، يكون ذا جدوى فى تخفيف معارضتنا . فإننى لفى منزلى ذات مساء إذ دعيت من النيابة للتوجه إليها صباح الغد لسؤالى فى مقالات نشرت . وصادف أن أصابنى فى الليلة التى سبقت دعوتى هذه مغص كلوى ، كان يعاودنى الحين بعد الحين . فلما ذهبت فى الصباح ، وقابلت عثمان بك يوسف عارف رئيس نيابة مصر ، أخبرته بهذا المغص الكلوى ، ورجوته إن كان التحقيق سيطول أن يرجئه إلى يوم آخر . لكنه أخبرنى أن الأمر لن يستغرق نصف ساعة . وبدأ التحقيق معى فى عدة مقالات كانت أولاها مقالة « حزب الستمائة » . واستمر التحقيق فى هذا المقال وفى مقالات أخرى ساعتين ، استعفيت رئيس النيابة بعدهما وطلبت منه تأجيل التحقيق ؛ لكنه قال إنه على وشك الانتهاء ، واستمر يسأل فى مقالات أخرى . بذلك استغرق التحقيق من الساعة التاسعة صباحاً إلى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، أى أكثر من خمس ساعات . فلما عدت إلى المنزل ، ثم ذهبت فى المساء إلى « السياسة » ، عاودنى ألم الكلى ، فاضطررت للعودة من جديد إلى المنزل . وهناك بقيت أياما ، ازداد المرض أثناءها ، حتى اضطررت أن أستأذن الطبيب المعالج فى استدعاء الدكتور على إبراهيم بك جراح مصر الكبير ، والدكتور عبد العزيز إسماعيل بك الطبيب الباطنى الكبير . ولولا عناية الدكتور على إبراهيم ولطف الله ، لأودى هذا المرض بحياتى . فقد كانت الكلية اليسرى ممتلئة صديداً ، حتى لقد سأل المحلل أخى عما إذا كان صاحب التحليل الذى حمله إليه لا يزال على قيد الحياة !

وإنى لأذكر اليوم كم كنت فخوراً بهذا التحقيق . فإننى لم أتراجع فيه عن كلمة كتبتها ، ولم أكن فى إجابتى عن الأسئلة التى وجهت إلىّ أقل عنفاً مما كانت السياسة فى المقالات التى تنشرها . سألنى المحقق عن المقال الذى نشر بعنوان : « هلموا يا أنصار الحرية ، فادفعوا العدوان على الحرية ! » ، والذى أهبت فيه بكل مصرى يحترم الحرية أن يقف فى وجه المتظاهرين الذين يهاجمون الناس ويقذفون المنازل بالحجارة . وزعم فى سؤاله أن هذا المقال يدعو إلى قلب نظام الحكم ، فكان جوابى أن الحكومة هى التى قلبت نظام الحكم ، فواجبها الأول أن تلزم الناس احترام القانون ، وهى تغضى عامدة عمن يجترئون على القانون ويخالفون أحكامه ، وبذلك تترك البلاد وكأنها لا حكومة فيها . فمن حق كل إنسان أن

يدافع عن نفسه وعن غيره وعن ماله وعن مال غيره ، مادامت الحكومة لا تقوم بهذا الدفاع ؛ لأن الدفاع عن النفس والمال حق طبيعى يدعه الإنسان للحكومة ما أحسنت توليه ، فإن لم تفعل عاد الحق إلى الأفراد ووجب عليهم أداؤه .

فى غداة ذلك اليوم استدعى الدكتور حافظ عفيفى بوصفه صاحب امتياز السياسة ، ولأن سعداً وأصحابه كانوا يعلمون أنه كان يمر بنا كل مساء ونتداول الحديث فيما نكتب ، فكان موقفه فى التحقيق قوياً غاية القوة . تحدث عن الطغيان البرلمانى حين وجه إليه المحقق سؤالاً عن حق الأغلبية دستورياً فى تولى الحكم ، ودافع عن خطة السياسة ومقالاتها ، ولم يحاول الفرار من المسئولية اعتماداً على أن هذه المسئولية أحملها أنا وحدى بوصفى رئيس التحرير المسئول .

لم يغير استدعاؤنا للنيابة ، وسؤالنا فيها وتوجيه الاتهام إلينا ، من خطتنا فى معارضة الوزارة ومن عنفنا فى هذه المعارضة . وقد استدعيت بعد ذلك غير مرة لسؤالى ، وبخاصة عما كتبته عن تدخل سعد زغلول باشا فى انتخاب محمد محمود باشا فى أسيوط حين رشح نفسه بعد إلغاء انتخابه الأول . ودهش رئيس النيابة حين طلبت إليه سؤال سعد باشا شخصياً فى هذا الأمر ، وكأنما اعتبر رئيس الحكومة فوق القانون ، أو اعتبر سعد باشا بالذات فوق القانون . لكنه استدعانى بعد ذلك ، ثم أخبرنى أنه سأل سعد باشا ، وأن الرجل أنكر أنه تدخل ، فأصررت على أقوالى التى وردت فى مقال السياسة .

استمر هذا الصراع العنيف بيننا وبين الوزارة ، وبيننا وبين سعد باشا بتعبير أدق ، نريد نحن أن نقنع الناس بأننا كنا على حق يوم عارضنا الوفد ويوم ألفنا حزبنا ، وأن ما وجه إلينا من التهم التى أدت إلى انتصار الوفد الحاسم فى الانتخابات كان باطلاً كله ، بدليل أن الوفد لما تولى الحكم وقام سعد على رأس الوزارة لم يستقر فى البلاد عدل ، ولم يحترم فى البلاد قانون ، ولم يحقق سعد لمصر قليلاً ولا كثيراً من هذا الاستقلال الذى طالما تغنى به . وأراد سعد أن يثبت أنه كان على حق حين اتهمنا بأن الأحرار الدستوريين خوارج على الأمة ، لأنهم خرجوا عليه وهو وكيل الأمة وممثلها وزعيمها ونبى الوطنية فيها ، وأنه بلغ منا الإلحاح فى هذا الخروج على الأمة والعناد فيه أنا لم نذعن لإرادة الأمة التى ظهرت فى الانتخابات ، كما أنا لم نذعن لهذه الإرادة وقد كانت بادية قبل الانتخابات ، وأن الناس يجب لذلك أن يظلوا على رأيهم فينا ، وأن يقاطعونا ، وألا يتحدث مخلص لوطنه منهم إلينا حتى لا يكون

مارقاً مثلنا فيحل عليه غضب سعد ، ومن حل عليه غضب سعد فقد حل عليه غضب الأمة وغضب الله . . !

بعد زمن من انتهاء التحقيق معنا أعلنتنى النيابة ، وأعلنت الدكتور حافظ عفيفى ، بالحضور أمام محكمة الجنايات لسماع الحكم علينا بأننا أهنا البرلمان فى مقالات حزب السمائة وما يتصل بها . وقد رأيت فى هذا الإعلان الأخير فرصة لنشر التحقيقات التى جرت معنا . فلما كنا قبيل يوم المحاكمة نشرت القسم الأول من هذا التحقيق ، حين سئلت للمرة الأولى فاستغرق التحقيق معى خمس ساعات . وكم كان عجبى حين علمت ساعة خرجت من منزلى أن الحكومة صادرت « السياسة » بأمر النيابة لنشرها هذا التحقيق . وطلبتنا النيابة إلى المحكمة لسماع الحكم بصحة هذا الإجراء . وسمعت المحكمة المرافعة ورأت هذه المصادرة إجراء تحكمياً لا مسوغ له فألغته ، واعتبرته مخالفاً للقانون وللدستور ، فكان هذا نصراً لنا أى نصر . وأشدنا نحن بهذا الحكم ، وقلنا « إن فى مصر قضاة » ، وإنه ما دام للقانون حماته فليطمئن الناس ، وليلجأوا إلى ملاذ العدل كلما نزل بهم حيف أو حل بهم ظلم .

حل موعد محاكمتنا بتهمة إهانة البرلمان . وكان من المحامين عنا فى هذه الدعوى محمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك وإبراهيم الهلباوى بك وغيرهم من كبار المحامين فى البلاد . وصادف أن توفى شقيق توفيق دوس قبل المحاكمة بيومين . فلما حضر المحامون طلبوا التأجيل للاستعداد فعارضت النيابة طلبهم ، وكان مما قالته إن توفيق دوس ، تقديراً منه لأهمية هذه القضية ، ترك مأتم أخيه بأسيوط وعاد إلى مصر ليترافع فيها . فرد توفيق دوس على ذلك بعبارة ظلت تدوى فى آذان الناس جميعاً طيلة المحاكمة ، هذه العبارة هى : تقول النيابة إننى تركت مأتم أخى ، نعم . تركت مأتم أخى ، وجئت أشهد مأتم الحرية !

واستغرقت مرافعة النيابة ومرافعة المدعين بالحق المدنى ، النائبين المحترمين محمد علام ومكرم عبيد ، ثم مرافعة الدفاع عنا عدة أيام متوالية كانت قاعة الجلسة فى أثنائها غاصة بالمحامين وبالجمهور ، حتى لم يكن فيها موضع لقدم . وكانت السياسة وغيرها من الصحف تنشر الدفاع وتنشر تعليقات على ما يجرى فى المحكمة ، وكان الجمهور فى العاصمة وفى الأقاليم يتتبع هذا الذى ينشر بعناية أكبر العناية ، عناية دل عليها ارتفاع « مقطوعية السياسة » ارتفاعاً فاق كل ما نتوقع . والحق أنه كان موقفاً لم يعرف له فى تاريخ مصر من قبل نظير . فقد كانت هذه القضية صراعاً بالغاً غاية العنف بين السياسة ومن تنطق بلسانهم

وهم الأحرار الدستوريون ، وبين الحكومة وعلى رأسها سعد زغلول باشا يؤازرها البرلمان وتؤازرها السلطات كلها . وإذ كان القضاء ميدان هذا الصراع فقد كان الناس يتوقون لمعرفة النتيجة التى ينتهى إليها. فلما تمت المرافعات حكمت المحكمة ببراءة الدكتور حافظ عفيفى وبتغريمى ثلاثين جنيهاً . وفى اليوم الذى صدر فيه الحكم قررت فيه بالنقض حتى لا يظن أحد أن الأحرار الدستوريين قبلوه ، أو يحسب أحد أن الصراع بلغ نهايته .

كان الصيف قد أقبل ، وكنت أحس أننى مجهد محتاج إلى الراحة . وكان الدكتور على إبراهيم قد أخبرنى أنه يرى الخير ، بعد أن أثبتت الأشعة أن فى كليتى اليسرى حصاة ، فى أن يجرى لى عملية جراحية لاستئصالها . فلما طلبت إليه إجراء هذه العملية أخبرنى أنه مسافر إلى لبنان بعد ثلاثة أيام ، وأنه يفضل إرجاءها إلى ما بعد عودته حتى يباشر العلاج كله بنفسه ، ونصح لى أن أسافر أنا كذلك إلى لبنان أستريح فيها بضعة أسابيع . واعتزمت أن أصطحب معى زوجى وابنى . لكننى خشيت ، والخصومة بين الوزارة وبيننا ذلك مبلغها من العنف ، أن تدعنى الحكومة أسافر إلى بور سعيد كى أستقل الباخرة ثم تعيدنى وزوجى وابنى بحجة أنها تريد التحقيق معى ، أو بأية حجة أخرى . لهذا طلبت إلى صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، وكيل وزارة الخارجية إذ ذاك ، أن يتصل بالنائب العام محمد باشا إبراهيم يسأله إن كانت هناك تحقيقات مع السياسة لأقيم وإلا سافرت إلى لبنان . وبعد أيام طلب إلىّ عبد الرحمن باشا أن أقابله . فلما التقينا أخبرنى أنه تحدث إلى النائب العام بما ذكرت ، فقال له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل ، إنما يخاطب الوزير مباشرة فى هذا الشأن . وكان وزير الحقانية محمد سعيد باشا ، وكان صديقاً لعبد الرحمن باشا رضا . فلما قابله وعرض عليه الأمر قال هو كذلك له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل والسياسة ، وإنما يخاطب سعد باشا شخصياً فى هذا الشأن . وقابل عبد الرحمن باشا سعد باشا ، وأخبره بما ذكر له ، فقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ وكان الطبيعى أن يقول له عبد الرحمن باشا إن فصل الإجازات القضائية بدأ فإذا رفعت هذه القضايا فسأكون قد عدت من سفرى . لكن الرجل أشفق مما قد يصيب زوج ابنته ، فقال لسعد : وما ضرورة هذا الانتقام ؟ ! وأجاب سعد مغضباً : انتقام يا عبد الرحمن ! أنا ألجأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالاً ونساء وتسمى هذا انتقاماً ! مع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعاً ، إذا كذب هيكل أننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود .

اغتبط عبد الرحمن باشا بهذه النتيجة ، وطلب إلى أن أفعل ما أراد سعد . وكان جوابى : أنا لا أستطيع أن أكذب ما أنا مقتنع بصحته . وعجب الرجل لهذا الجواب وكأنه لم يكن ينتظره فقال : نعم يا سيدى ! كل البلد الآن تحت أقدام سعد ، وأنت وحدك الذى تريد أن تقف فى وجهه . ألم تره ذهب إلى الملك بالإسكندرية يقدم استقالته ، فقامت المظاهرات فى كل مكان تنادى : سعد أو الثورة ، فلم ير الملك من الحكمة أن يقبل استقالته ؛ وعاد سعد يقول للناس : لقد استقلت من الاستقالة ؟ ! وجعل الرجل ينصح لى بأن الخير فى أن أعتذر عما كتبت وأن أكذبه . ورأيت كأن صهرى يرى فى موقفى عقوقاً ، وأردت أن أتخلص من ورطة ورطته فيها ، فقلت له : أنا لا أكتب لحسابى ، بل لحساب حزبى ، ولا أملك أن أتصرف فى أمر كهذا الأمر بغير موافقة الحزب .

حدثت صديقى الدكتور حافظ عفيفى بما حدث ، فعاد إلىّ الغداة يخبرنى بأنه حدث أصدقاءنا فى الأمر فرأوا ، ورأى معهم عدلى باشا ، أنهم لا يرون بأساً بأن أكتب كلمة ترضى كرامتى وكرامة الحزب إذا رأى سعد باشا فى نشرها ما يرضيه . وعرضت على رجال الحزب كلمة قلت فيها إن السياسة نشرت أن سعد باشا تدخل فى انتخابات محمد باشا محمود . وما دام دولته قد أنكر أنه تدخل شخصيًّا فى هذه الانتخابات ، فأنا أكتفى بهذا الإنكار . ووافق رجال الحزب على هذه الكلمة فأخذها عبد الرحمن باشا رضا وعرضها على سعد باشا . فلما قرأها قهقه ، وقال : هيكل يحسب أنه يضحك علىّ بهذه الكلمة ! هو يكتفى بإنكارى ، صدقاً كان الإنكار أو كذباً ، أننى تدخلت شخصيًّا ! . أما أن وزارة الداخلية تدخلت ، فلا ! إما تكذيب صريح ، وإما أن ترفع القضايا !

عاد إلىّ عبد الرحمن باشا يحمل رسالة سعد وهو وجل من نتائجها . ولقد حاول أن يحملنى على تغيير ما كتبت ، فاعتذرت له عن عدم استطاعتى ذلك ، رغما كلفته من شطط فى هذا الأمر . ثم إننى تركته ، وذهبت إلى منزل أصدقائى أسرة عبد الرازق بشارع جامع عابدين وراء باب باريس من أبواب قصر عابدين . وهناك وجدت محمود باشا عبد الرازق فقصصت عليه القصة ، وسألته رأيه فى كل ما حدث . فقال : أتسألنى سؤال صديق صديقه ؟ قلت : نعم ! قال : إذن فالرأى عندى أنك إن أردت أن تعتذر ، أيًّا كانت صيغة الاعتذار ، فيجب ألا تقوم فى حياتك بأى عمل سياسى . وإن أردت أن تشغل نفسك بالشئون السياسية فى التحرير أو فى غير التحرير ، فيجب ألا تعتذر قط . فالقضايا والإرهاب والتحدى ، وكل ما تراه من أعمال سعد أو غير سعد ، نتائج محتومة

للعمل السياسى . فإما أن توطن نفسك على مواجهتها أياً كان ما يترتب عليها ، وإما أن تترك ذلك كله بأن تختار فى حياتك طريقاً يبعد عن الحياة السياسية ومشاكلها .

وشكرت للرجل خالص نصحه ، وعولت على متابعة خطتى فى معارضة الوزارة . وإننى بعد ذلك بأيام أسير فى الطريق مع صديقى عبد الرءوف بك زكى إذ تطرق الحديث إلى موضوع سفرى إلى لبنان وموقف سعد من هذا السفر . فقال : أو تظن سعداً يستطيع منعك ؟ لا تصدق ما يقوله من ذلك ! إنه تهديد من يريد أن يخيف خصمه وهو خائف منه . وما عليك إلا أن تذهب غداً إلى قلم الجوازات فتستخرج جوازاً لسفرك أنت وزوجك وابنك . وأنا كفيل لك بأنهم سيمنحونك هذا الجواز بأسرع مما تظن ، مخافة أن يتخذ منعهم الجواز عنك بغير حق حجة جديدة عليهم وعلى تعسفهم ، ومتى حصلت على الجواز سافرت بسلامة الله . ولعل سعد باشا يسر بسفرك ليستريح من قلمك مدة غيابك !

وصدق الرجل . فقد طلبت جواز سفر لى ولزوجى وابنى لأول ما أصبحت فى الغداة ، فإذا إدارة الجوازات تعطينى إياه فى أقل من ثمان وأربعين ساعة . عند ذلك أخذت أهبتى للسفر ، وسافرت وقضيت فى ربوع لبنان والشام بضعة أسابيع عدت بعدها مستريحاً ، حتى لقد عدلت عن إجراء العملية الجراحية التى أراد الدكتور على إبراهيم إجراءها . وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله !

قوبلت ببيروت أول ما نزلتها بحفاوة بالغة . لم يسألنى رجال الجمرك عما بمتاعى ، وأعاننى كثيرون على تخطى الميناء مع أخى الذى كان ينتظرنى لنذهب معاً إلى (برمانا) حيث اختار لى منزلاً صالحاً . ولم أدرك بادئ الرأى أن للحفاوة التى قوبلت بها علاقة بجريدة « السياسة » وما تكتب . لكننى نزلت ببيروت بعد ذلك غير مرة ، وقابلت جماعة من أرباب الأقلام ورجال الصحافة فيها ، فألفيتهم يبدون من الإعجاب بالسياسة وما تنشر ما كنت أغتبط به وأستحى منه . وكذلك كان الشأن حين ذهبت إلى دمشق . بل لقد قابلنى شبان أدباء كانوا يحفظون عن ظهر قلب مقالات من السياسة ، وبخاصة ما كان موضع المحاكمة أمام محكمة الجنايات . وكانوا يشيدون بما ننشره من بحوث أدبية وعلمية ممتعة . عند ذلك أيقنت أن هذه الحفاوة الأولى كانت حفاوة ترحيب برئيس تحرير السياسة ، والرجل الذى قدم للمحاكمة لدفاعه عن الحرية . وإذ ذاك عدت بذاكرتى إلى مشورة محمود عبد الرازق باشا : من شاء أن يعمل فى الحياة السياسية فليوطن نفسه لحلوها ومرها ، لخيرها وشرها ، لمجدها وتضحياتها . فأما إن خاف المرارة وخشى الشر وروعته التضحيات ، فليترك هذا

الميدان إلى غيره من ميادين الحياة الكثيرة ! وأشهد لقد زادتنى هذه الزيارة للبنان وللشام حبًّا للصحافة ، وتقديراً للرسالة السامية التى يضطلع بها من يؤمن بهذه الرسالة ، ويريد أداءها حق الأداء . وأشهد لقد صرت أشعر من يومئذ بأن القسم بالقلم ، فى قوله تعالى : « نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ » ، قسم عظيم . فالقلم الذى يجرى بالحق يخط بحروف من نور آى الهدى إلى الصراط المستقيم .

صادفتنى ، فى أثناء مقامى بلبنان ، مسألة طريفة متصلة « بالسياسة » جديرة بأن أذكرها هنا . تناولت يوماً رسالة بالفرنسية من أحد رجال الحكم الفرنسيين بلبنان ، طلب إلىّ فيها أن أمر به فى (عاليه) فى اليوم الذى أختاره . ودهشت ، ما شأن السلطات الفرنسية بمصطاف مصرى جاء يقضى أسابيع فى ربوع لبنان ثم يعود إلى بلاده ؟ وفيما أنا مع أهلى يوماً فى بعض جولاتنا ألفيتنى على مقربة من عاليه ، فطلبت إلى سائق السيارة أن يذهب إليها وأن يمر بدار الحكم فيها . وبعثت بطاقتى إلى صاحب الرسالة التى جاءتنى فى (برمانا) . فاستقبلنى ضابط فرنسى اعتذر بادئ الرأى عن إزعاجى ، ثم قال إن مراسل السياسة ببيروت بعث إليها برسالة وصف فيها منفيًّا بأنه من أبطال الوطنية ، وأن السياسة نشرت رسالته ، وأن هذه الرسالة قرأها اللبنانيون ، ومن شأنها أن تثير جوًّا غير صالح ، إذ تصور الأشقياء فى صورة الأبطال ، وتصف الحكم الفرنسى فى لبنان بأنه حكم استبدادى يطارد أبطال الوطنية ، وتشوه بذلك سمعة فرنسا . قلت : أو لو أرسل مراسل جريدة الطان أو الماتان فى القاهرة رسالة إلى جريدته ، ثم كان هذا المراسل موضع ثقتها ، أفلا تنشرها ؟ قال : بلى ! ولكن اختيار المراسلين يجب ان يكون موضع تحر وتدقيق . قلت : ونحن قد تحرينا أن يكون مراسلنا ببيروت من خيرة الصحفيين اللبنانيين . وهو كذلك بالفعل . فإذا اختلف رأياً مع الحكومة القائمة فى وصف رجل بأنه بطل وهو شقى ، فكل ما تطالب السياسة به هو أن تنشر ما تبعثه إليها حكومة لبنان من تصحيح . فإذا هى أبت نشره كان لمثل هذا العتاب الذى تواجهنى به موضع . أما ولم يصل السياسة تصحيح فلا محل له . فقال الرجل : أو ترانا نصحح كل خطأ يقع فى كل جريدة من جرائد العالم ؟ قلت : إذا كان هذا التصحيح لا يهمكم ، فمعنى ذلك أن ما نشر لا يخشى أثره ، ولا محل معه لطلب رجل جاء يصطاف لمحاسبته على هذا النشر . وأحب أن أذكر أن محررى السياسة أكثرهم من الذين حصلوا على إجازة الدكتوراه من باريس ، فليس يحركهم شعور عداوة نحو فرنسا ، بل العكس هو الصحيح . فإذا شعروا مع ذلك بأنهم يحاسبون إذا اصطافوا بلبنان أو بفرنسا ، فلشد ما أخشى أن يغير

ذلك من رأيهم فى سابق تقديرهم لعواطفهم إزاء بلد درسوا فيه وأحبوه ! قلت هذا الكلام الأخير فى حزم رأى الرجل معه أن الخير فى الانتقال بالحديث إلى جو أكثر مودة . فقال : لا تحسب أنى أريد أن أفسد عليك اصطيافك . لكنى رأيت أن أظهرك على حقيقة ، لعل إظهارك عليها ينفع من بعد . وإنى على كل حال أعتذر مرة أخرى عن إزعاجك وأرجو لك مصيفاً ممتعاً ! وأكون سعيداً إذا استطعت أن أؤدى لك خدمة فى أى شىء تطلبه .

وكذلك تركته والجو بيننا أكثر صفاء . لكننى خرجت وما أزال يحركنى الغضب لإفساد ساعة من ساعات ذلك اليوم الجميل علىّ . فلما عدت إلى السيارة ، وانطلقت بنا بين السفوح والوديان والأشجار الجميلة والهواء المنعش ، نسيت ما كان ، وعدت إلى متاعى براحة مطمئنة يجدها الإنسان بلبنان فى هذا الفصل من السنة فى كل ساعة من ساعات الليل والنهار .

عدت إلى مصر وإلى السياسة بعد هذه الأسابيع التى قضيتها مستريحاً مطمئناً . وعدت إليها حين كان سعد باشا فى أوربا ، وبعد أن ذهب إلى لندن فقابل مستر رمزى ماكدونالد ، وتحدث وإياه لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا حديثاً قصيراً ذوى على أثره الأمل فى نفس رئيس الوزارة المصرية أن يبلغ بوطنه إلى ما يريد . فقد بدأ ماكدونالد الحديث معه عن مسألة السودان . وقال سعد إن السودان مصرى وحق مصر فيه واضح . ولما كانت سياسة إنجلترا لا تقر هذا التصوير ، فقد انقطع الحديث منذ المقابلة الأولى ، ولم يبق لمفاوضة بين الرجلين موضع ، ولم يبق صحيحاً ما قاله سعد فى بيان رسمى : ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن قامت فى إنجلترا حكومة العمال ! وعاد سعد بعد ذلك إلى مصر ولم يحقق شيئاً مما أراد تحقيقه .

عاد سعد باشا من أوربا إلى مصر بعد عودتى أنا إليها من لبنان . وعاد كسير القلب ، إذ رأى أن سياسة وزارة الخارجية البريطانية إزاء مصر لم تتغير ؛ وأن ولاية حزب العمال الحكم ، وتولى صديقه مستر ماكدونالد رياسة الوزارة البريطانية ، لم يكونا من علامات إذن الله بنجاح قضيتنا !

كانت أمامه فى هذه المناسبة فرصة ذهبية للدعوة إلى وحدة الأمة ، وتناسى الخصومات السابقة ، والوقوف صفاً واحداً لاستكمال استقلال مصر . لكنه عاد وقضية السياسة ، التى حكم علىّ فيها بغرامة ثلاثين جنيهاً ، قد حددت لها جلسة أمام محكمة النقض والإبرام . وبتحديد هذه الجلسة تجددت الخصومة بيننا وبين الحكومة فى ميدان القضاء . ترى ، أيؤيد القضاء حكم محكمة الجنايات ويصبح هذا الحكم دستوراً للصحافة ، أم ينقض

الحكم ويقضى ببراءتنا فيكون ذلك تأييدًا أى تأييد لوجهة نظرنا ، وتكون القضايا الخمس التى تحدث عنها سعد باشا إلى عبد الرحمن رضا باشا ، والتى أمر دولته برفعها فعلاً ، عرضة هى كذلك للحكم بالبراءة ؟

كان يومئذ لحكم القضاء بالبراءة فى مثل هذه القضايا أثر عظيم عبر عنه سعد باشا نفسه قبل أن يتولى الحكم أقوى تعبير وأفصحه . فقد رفعت فى وزارة عدلى باشا قضية على بعض الوفديين ، أذكر منهم سلامة بك ميخائيل ، ثم أصدر القضاء حكمه فيها بالبراءة ، فلم يلبث سعد باشا حين أبلغ هذا النبأ أن قال : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيًّا علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » . ترى ، لو أن محكمة النقض ، وعلى رأسها أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، ألغت حكم محكمة الجنايات بإدانتى وبرأتنى ، أفلا تقول السياسة لسعد ما قاله هو : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيًّا علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » ؟ أو يمكن فى مثل هذه الحال أن يمد سعد باشا يده إلينا باسم الدعوة لوحدة الأمة ، حرصاً على أن نعمل جميعاً صفاً واحداً لاستكمال استقلال البلاد ؟

أم يحسب سعد باشا أن مثل هذه الدعوة إلى الوحدة والحال ما وصفنا يؤول على أنه شعور من جانبه بالضعف لا يرضاه هو ، ولا يرضاه أحد من أنصاره ؟

على أى حال لم يصنع سعد شيئاً فى سبيل الوحدة ، وبقيت معارضتنا له وتحديه إيانا كما كانا من قبل . ونظرت محكمة النقض القضية وترافع فيها المحامون . وليس يسعنى ، وأنا أدون هذه المذكرات ، أن أغفل الإشارة إلى مرافعة توفيق دوس بك . فقد كانت مرافعة قانونية محبوكة المنطق إلى أبعد الحدود ، مع التزامها جانب الاعتدال المطلق فى العبارة . ذكر أن مواد القذف والسب فى قانون العقوبات تقتضى البراءة إذا وجه القذف إلى موظف عام أو قائم بخدمة عامة ، وكانت وقائع القذف أو السب صحيحة ، وكان النقد المترتب عليها ، وإن بلغ من العنف ما بلغ ، صادراً عن حسن نية . أما المقال الذى أدانته محكمة الجنايات موجه إلى رجال قائمين بخدمة عامة من أعضاء البرلمان الذين أصدروا قانون الستمائة ، والوقائع التى وردت فى هذا المقال صحيحة ، والنية فيه حسنة لأنها قصدت إلى الإصلاح – فلا محل للإدانة مطلقاً . وأخذت محكمة النقض بهذه النظرية ، وأضافت إليها أن عنف اللهجة فى مقال السياسة لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى الموالية للحكومة

والمعارضة لها ، وإن هذا العنف يصبح إذن من مستلزمات الجدل السياسى ، فلا محل للإدانة بسببه . ولهذا نقضت الحكم وقضت بالبراءة .

هللنا لهذا الحكم وكبرنا ، وكررنا فى أيام متوالية عبارة سعد : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة ، لخررت مغشيًّا علىَّ فى الحال ولفارقت منصبى » ! وقد أحدث هذا الحكم رجة فى دوائر الحكومة أى رجة ، وترك من الأثر فى نفس سعد ، ومن الحفيظة على طلعت باشا ، ما دعا سعد باشا بعد سنوات ، حين كان رئيساً لمجلس النواب ، أن يترك منصة الرياسة ، وأن يخطب طالباً تخفيض مرتب طلعت باشا مائة جنيه سنويًّا ، كان قد منحها قبل ذلك بسنوات بصفة شخصية تقديراً لكفايته الممتازة فى القانون .

كبرنا نحن لهذا الحكم وهللنا ، واعتبرناه نصرًا مؤزراً لنا ضد الحكومة . ولم يدر بخاطرنا ، بعد أن استمتعنا ما شئنا بنشوة الظفر ، أن نذكر من جانبنا ما لم يذكره سعد من جانبه ، وأن ندعو إلى الوحدة القومية لمواجهة الحال التى نشأت عن استمساك رئيس الوزارة البريطانية بالسياسة الإنجليزية فى السودان . لقد دعونا إلى هذه الوحدة القومية من قبل مرات . فما بالنا لم ندع إليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئاً فيه ؟ أم أنا خشينا كما خشى سعد أن يحسب ذلك ضعفاً منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل إذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قد بلغت مبلغاً جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساساً فى حياتنا العامة ، فإذا فشل عدلى فى مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصراً له ، وإذا فشل سعد فى محادثاته مع ماكدونالد فرحنا وعددنا ذلك نصراً لنا ؟ أيًّا ما كان الأمر لم يفكر أحد فى هذه الدعوة إلى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى ، وبقينا جميعاً مندفعين فى تيار الخصومة الجارف ؛ تتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر .

وحان موعد افتتاح الدورة البرلمانية ، وإلقاء خطاب العرش الثانى . وحضر جلالة الملك الافتتاح ، وتلا سعد خطاب العرش بأمر جلالته . واطلعنا نحن على الخطاب فابتهجنا أيما ابتهاج . إن فيه للمعارضة لمادة ما أغزرها ! فهو يتحدث عن محادثات سعد مع ماكدونالد فى سطور قليلة تنتهى إلى أن الأمل فى تحقيق استقلال البلاد ما يزال عظيماً ، برغم ما كان من عدم نجاح هذه المحادثات ! وهو يتحدث بعد ذلك فى الشئون الداخلية حديثاً طويلاً

لا يكاد ينتهى ، ويتناول من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للإدارات الحكومية لأنه لا يتصل فى قليل ولا فى كثير بالسياسة العامة . أهكذا انقلب سعد زغلول ، فأصبح يرى فى تربية الماشية والدواجن ما يعادل استقلال مصر وسيادتها ؟ ! أهذا هو الرجل الذى كان يقول : إذا وجب علينا أن نشغل بسياستنا الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشغل باستقلال بلادنا ثلاثة وعشرين قيراطاً ؟ ! ألم يكن هذا الرجل يعيب علينا أن نتحدث عن هذه السياسة الداخلية ، ويعد هذا الحديث صرفاً للأمة عن التفكير فى قضيتها الكبرى ، ويتهمنا من أجل ذلك بالخيانة ؟ أفكان كل غرضه من هذه الحركة الوطنية ، التى بدأت سنة ١٩١٩ ، أن يصل إلى الحكم ، وأن يتربع فى دسته ، وأن يظل قابضاً على زمامه ، لينكل بخصومه ، وليجعل الحكومة زغلولية لحماً ودماً ، خدمة لأنصاره ؟ أين هو من عدلى باشا ! هذا الرجل النبيل الكريم الذى ألف وزارته وذهب يفاوض لورد كيرزون ، فلما لم يحقق لوطنه مطمعه فى الاستقلال عاد فقدم استقالته فى اليوم التالى ، ولم يقبل البقاء فى الحكم حرصاً منه على أن يفسح الطريق لمن يستطيع ما لم يستطعه هو ؟ جعلنا نسوق هذه الحجج وأمثالها إثر إلقاء خطاب العرش ، فكانت تلقى من الناس آذاناً صاغية وقلوباً واعية ، وكنا بهذا مغتبطين أشد الاغتباط .

ورأى سعد باشا أن موقفه يزداد دقة ، وازداد يقيناً بهذه الدقة حين رأى الرجال الذين اختارهم وزراء معه ، ليجعلوا لوزارته أول تأليفها هيبة أمام الناس ، يتخلون عنه ، بعضهم معتذراً بصحته ، والبعض ملتمساً معاذير أخرى . كان توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية ، وذكر أن صحته لم تعد تطيق حمل أعبائها . ولم يبلغ محمد سعيد باشا هذا المبلغ من التخلى عن سعد ، لكن حماسته للوزارة ضعفت . ترى من أين تهب الريح ؟ وترى هل يراد بهذه الحركات أن تعصف بالوزارة ؟ رأى سعد واجباً أن يقاوم التيارات المختلفة . وسواء أكان أمثال نسيم باشا متأثرين باتجاه البريطانيين أو غير البريطانيين ، فمن الواجب مواجهة الحال . ولمواجهتها اختار سعد الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ثم اختار على بك الشمسى وزيراً للمالية ، وكان كلاهما شاباً فى فتوّة شبابه لما يبلغ الأربعين من سنه . وكانت فكرة سعد فى هذا دفع الأمل إلى نفوس الشبان المثقفين بأن المستقبل لهم ما أيدوه ونصروه . لكن هذه الحركة التى لا تخلو من براعة فوجئت بعد أيام قليلة بحادث مروع حاول سعد مواجهته ، ثم اضطر بعده لأن يستقيل .

فقد أطلق الرصاص فى رابعة النهار على سردار الجيش وحاكم السودان العام ، السير

لى ستاك باشا ، فأودى بحياته . وكان سردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، إنجليزيًا منذ احتلت إنجلترا مصر ، وكان حاكماً عامًّا للسودان منذ أعيد فتح السودان فى سنة ١٨٩٩ ، بعد أن أمر الإنجليز بإخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قلائل .

تولت الدهشة المصريين جميعاً لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة ، ووقع بعد أسابيع معدودة من فشل المحادثات بين سعد وماكدونالد بسبب السودان . وكان لورد اللنبى لا يزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر وكان أول ما طلب إثر الحادث أن تقام لسيرلى ستاك جنازة رسمية ، يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية . وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبى إلى سعد باشا إنذاراً من الحكومة البريطانية تطلب فيه إلى مصر أن تحقق الحادث أيًّا كانت المسئوليات وأيًّا كان المسئولون فيه ، وأن تدفع غرامة نصف مليون من الجنيهات ، وأن تسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يباح لحكومة السودان أن تزيد المساحة المنزرعة قطناً بمنطقة الجزيرة فى السودان إلى أى قدر تراه ، وألا تتقيد بالاتفاق الذى كان بينها وبين مصر ألا تزيد زراعة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين ألف فدان ، وأن يكون للسودان تبعاً لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر تحتاج إليه هذه الزيادة فى الزراعة . ولم ير المندوب السامى أن يكتفى بإرسال هذا الإنذار بالطريق المألوف ، بل حمله بنفسه تحيط به شرذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف . وقد روع سعد باشا لهذا الإنذار وللطريقة التى حمل بها ، وكرر عبارة قالها حين علم بمقتل السردار : « إن الرصاصة التى أودت بحياته لم توجه إلى صدره بل وجهت إلى صدرى أنا » .

واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الإنذار الذى أبلغ إلى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث ، ووقع على بك الشمسى وزير المالية شيكاً بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيراً للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك . لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالإنذار من إباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجاتها من هذه المياه ؛ وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين ، بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث الفظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما مساساً بحقوق مصر .

وبرغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول إلى غاية بذاتها . فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتلال جمرك الإسكندرية ووضع يدها على إيراده . ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينه وبين الإنجليز لم يبق أمر حجة تقابل بالحجة ، قال إنه يشعر أنه مقصود شخصياً بهذه الإجراءات العنيفة ، وأنه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضر ، وإنه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم . ولهذا رفع استقالة وزارته إلى جلالة الملك .

لم يكن بد بعد أن قتل السردار ، وبعد أن حمل لورد اللنبى إنذاره العنيف إلى رئيس الوزارة المصرية ، من أن نقف حملة المعارضة التى كنا قائمين بها ضد الوزارة . فلما قدم سعد باشا استقالته وقبلها جلالة الملك ، كان رأينا أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة الناشئة عن الجريمة وعن الإنذار . وكنا نحن محررى السياسة حريصين على أن يتم الأمر على هذا النحو أشد الحرص ، وكانت تساورنا الخشية أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين إذ يدعى للحكم فيقبله ، فنواجه موقفاً بالغاً غاية الدقة ، ونتهم كذلك بأننا إنما عارضنا وزارة سعد باشا لنصل نحن إلى الحكم ولو على حساب الحياة البرلمانية .

ولقد تنفسنا الصعداء حين علمنا أن جلالة الملك عهد بتأليف الوزارة إلى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الذى عين بمشورة سعد باشا ، والذى كان فى نظر الناس وفدياً ، كما كان محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا وفديين فى نظر جمهور الأمة . وزاد فى تنفسنا الصعداء أن اختار زيور باشا طائفة من الوفديين وزراء معه ، من بينهم أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال ، وكان معروفاً بميوله الوفدية . وكذلك استقبلنا هذه الوزارة الوفدية الجديدة على أنها استمرار للوزارة الدستورية الأولى ، وتمنينا لها النجاح فى معالجة الإنذار البريطانى ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار ، وأن تكون أحسن حظاً من وزارة سعد باشا فى توطيد علاقات مصر وإنجلترا على أساس من استكمال استقلال مصر وسيادتها .

كان زيور باشا رجلا بديناً ضخم الجسم طولا وعرضاً ، وكان ذكياً حاضر البديهة والنكتة ، وكان مثقفاً ثقافة فرنسية عالية . تعلم فى مدارس الجيزويت الفرنسية ، ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف ، أعلى محاكم مصر فى زمانه . وكان معروفاً بالنزاهة وحسن التقدير . لكنه كان يؤمن بسياسة

القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بإرادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقـوة مقضى عليهـا بالفشل لا محالة . ولم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف ، وإن لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلا . كان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل إلى مصانعة الأقوياء ، كما كان فى طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها . لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الإنذار البريطانى ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وإنجلترا ، فى كلمات ثلاث : إنقـاذ ما يمكن إنقاذه » . هو إذن رجل ممكنات لا رجل مثاليات . وهو يرى أنه إن قال غير هذا كان خادعاً لنفسه وللناس .

أعلن سعد باشا أول ما تألفت وزارة زيور باشا أنه يؤيدها ويرجو لها التوفيق . وكان مفهوماً أن الوفديين الذين اشتركوا فيها إنما قبلوا هذا الاشتراك برضاه وبعد مشورته . لكن هذا التأييد لم يدم طويلا . فبعد خمسة أيام من تأليف الوزارة استقال منها أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك ، لأنهما رأيا فى سياسة زيور باشا تسليماً بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به . وأيقن الناس أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا .

والواقع أن الموقف كان بالغاً غاية الدقة ، وكان لابد لتخطيه من إيجاد حل معقول ، لا يضر بحقوق مصر وترضاه إنجلترا . فقد كان الجيش المصرى بالسودان فى حال من التمرد على ضباطه من الإنجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين . بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطانية بالسودان . وترتب على ذلك أن تعرضت الخرطوم وأم درمان لاضطرابات ، تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، إن لم تكن قد بلغت هذا الحد بالفعل . لكن التسليم بانسحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معانى التسليم بفصل السودان عن مصر فصلا تاماً . أفيرضى سعد باشا ورجال حزبه الذين اشتركوا مع زيور باشا عن هذه النتائج ؟ وإذا هم رضوها ، فما بال سعد باشا قد انقطعت محادثاته مع مستر ماكدونالد ، لأنه تمسك بأن السودان جزء من مصر ؟ لكن زيور باشا لم يكن مرتبطاً بسياسة سعد ارتباط التابع للمتبوع . وهو كان يرى أن بقاء الجيش المصرى بالسودان ، وبينه وبين الجيش البريطانى ما بينهما من مناوشات ، قد يتيح لإنجلترا الفرصة لإعلان الاستئثار بالأمر فى السودان . فلابد له من أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الإنذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على أن تسحب إنجلترا ما جاء بإنذارها خاصاً بزراعة القطن فى الجزيرة

ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه . هو يعلم أن هذا الوضع سيثير ثائرة المصريين ، وسيجعلهم يتهمونه بالضعف والتفريط ، لكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذاً لسياسته : إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

استقال أحمد بك خشبة وعثمان محرم بك من الوزارة ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، وأيقنوا إلى جانب ذلك أنها وزارة ضعيفة لا تستطيع مواجهة الأمور فى حزم وثبات ، كما أيقنوا أنها إذا تقدمت إلى البرلمان خذلها . ماذا عسى أن يكون الأمر من بعد ؟ أو يحل مجلس النواب ، ولما يمض على بدء الحياة البرلمانية فى مصر تسعة أشهر ؟ وهل تتولى هذه الوزارة الضعيفة حل البرلمان ومواجهة الأمة ؟ تحدث الناس بأن فى النية ضم إسماعيل صدقى باشا إلى الوزارة وتوليته وزارة الداخلية . وصدقى باشا كان وزيراً مع عدلى باشا ومع ثروت باشا . وهو صديق للأحرار الدستوريين وإن لم يكن عضواً فى الحزب . ماذا يكون موقفنا نحن إذن ؟ وهل آن لمخاوفنا الأولى عقب استقالة سعد باشا أن تتحقق ؟ . .

تحدثت إلى الدكتور حافظ عفيفى بك فى الأمر ، وأفصحت له فى صراحة عن وجهة نظرى ، وأننى أرى اشتراك صدقى باشا فى الوزارة مقدمة لا تبشر بخير . وكان جوابه أن صدقى باشا ليس عضواً فى الحزب ولا سلطان لنا عليه ، وأنا على كل حال فى وضع دقيق يجب فيه أن نقف موقف الانتظار لنحكم على الحوادث بنتائجها وما تتمخض عنه .

واشترك صدقى باشا فى الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ، وبقى زيور باشا رئيساً لوزارة أيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة ، أضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عينى أقدار الرجال . فأنا أحترم دائماً رأى غيرى ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة ، وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا . أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد إلى معسكر محاربى الوفد ، وأما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكاً مع ثروت باشا فى تأييده ، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر — فذلك ما لم أكن أتصوره بحال .

على أننى لم أجد كثيرين يشاركوننى فى هذا التصور . بل رأيت على النقيض من ذلك ابتهاجاً فى صفوف الأحرار الدستوريين . يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلماً وعنتاً أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثاً من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان

ثوباً من رضى الأمة عنه وقبولها له . ولم تقم الحياة البرلمانية فى مصر ولا فى غير مصر لتؤيد الطغيان ، فإن هى فعلت لم تكن جديرة بالبقاء . والحكومة التى تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فإن هى آثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها .

كان لهذه الحجج أثرها البالغ فى نفس إخوانى وأصدقائى من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزورونني بجريدة السياسة . وكانوا يكررونها أمامى ، فلا أزيد على أن أقول : لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح فى الرأى العام . ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون . فهى إما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو إخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ؛ وإما أن يظل هذا الطغيان فاشياً فتكون الأمة ويكون الرأى العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعداً وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضاً كسب للبلاد ما أعظمه . أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الإنجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب إلى الحكم — فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه .

لم تغير هذه المناقشات من رأى إخوانى ، ولم تغير كذلك من رأيى . وكانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . وكثيرًا ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيرًا ما خضع منطقنا لواقع الحياة على الرغم منا .

فى هذه الأثناء فكر الأحرار الدستوريون فى ضرورة اختيار رئيس للحزب يحل محل عدلى باشا يكن ، واتجه نظرهم إلى عبد العزيز بك فهمى ، وخوطب عبد العزيز بك فى ذلك ، فانتهى إلى قبوله بعد إباء ثم تردد . وقد اغتبطنا بهذه الخطوة لما نعرفه جميعاً فى عبد العزيز بك من قوة الحجة ومن الصلابة فى الحق ، ورجونا أن يكون اختياره لرئاسة الحزب فاتحة نضال جديد فى سبيل الدستور وفى سبيل الحق والحرية .

كانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . فقد استدعت الوزارة الجيش من السودان بأمر جلالة الملك قائد الجيش الأعلى . وفى مقابل ذلك رد الإنجليز على خطاب أبلغه زيور باشا إياهم يكرر فيه الأسف لمقتل السردار ، ويذكر أنه يحرص على أن تظل علاقة مصر وإنجلترا على أساس من حسن التفاهم . فأشاروا فى ردهم إلى حرصهم كذلك على أن تقوم علاقات الدولتين على أساس ودى ، وأنهم لذلك نزلوا عما جاء فى إنذارهم إلى سعد باشا خاصاً

بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، كما سحبوا قواتهم التى كانت قد احتلت جمرك الإسكندرية . بهذا رأى زيور باشا أنه أنقذ ما أمكن إنقاذه ، وأنه فى حل من أن يترك لصدقى باشا ما بقى بعد ذلك مما يدخل فى اختصاص وزير الداخلية من معاونة النيابة فى تحقيق مقتل السردار ، وفى المشورة فى أمر البرلمان وحل مجلس النواب والرجوع إلى الأمة لاستفتائها عن طريق الانتخاب .

بينما كان هذا يجرى فى دوائر الحكم ، كان سعد باشا قد ترك داره بمصر ، وذهب إلى فندق مينا هوس بجوار الأهرام ، فاعتكف هناك وقل زائروه . بل لقد تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحداً . ولئن صح هذا إن له لأبلغ العذر . لقد تنكر له كل شىء فى الحياة ، وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلفت يمنة ويسرة فلا يزداد إلا حيرة لما يرى . وما أحسبه إلا كان يكرر : إن الرصاصة التى قتلت السردار كانت مصوبة إلى صدره هو ! ثم ما أحسبه إلا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذى قتل السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة فى هذه الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر فى ملجئه ذاك أياماً مضت وهو فى الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع إليه ، ويرى فيه نبى الوطنية ، وينادى : سعداً أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه : أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التى كان ينادى بها ؟ أتراه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ وإلى متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مَرّ بخاطر سعد بعد أن لجأ إلى ميناهوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوهاً كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الإنجليز الذين نفوه إلى مالطة ، وإلى سيشل ، وإلى جبل طارق ، والذين وجهوا إليه أخيراً هذا الإنذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من بعده .

ولم يكن سعد باشا فى ريب من أن تعيين إسماعيل صدقى باشا وزيراً للداخلية له مغزاه . وقد بدأ هذا المغزى يبدو بجلاء فى الأيام الأولى من تولى صدقى باشا منصبه . فقد استصدرت الوزارة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً . وليس بعد هذا إلا أن يتحول أعضاء البرلمان عن خطتهم فى تأييد سعد ، أو تحل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، تشهد نتيجتها بأن الأمة تحولت عن السياسة التى اتبعها سعد واتبعها الوفد فى الحكم .

وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هى النقيض من التجربة الأولى التى أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الإنجليز حلا تدل كل المظاهر

على أن الأمة المصرية قبلته فى ظل نظام دستورى صحيح ، وأقرته فى برلمانها بأغلبية تكاد تكون إجماعاً ؛ يرأسها سعد الذى رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد إنجلترا . فلننتقل إلى هذا العهد الجديد وهذه التجربة الجديدة ، فقد كان فيها للأحرار الدستوريين مواقف تستحق التدوين ، وتستحق التقدير .